



تمام التقدير الدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمة، وكذلك قيمة الرجال الذين يتحملون عبء المسؤولية في ذلك الوقت. ولهذا يعرب وفد بلدي عن ارتياحه لرؤية السيد بطرس بطرس غالي رئيسا للمنظمة. نحن نشيد به لتفانيه وعزمه على العمل من أجل إقرار السلم وتحقيق رفاهية البشرية.

إن منظمنا، بعد ثمانية وأربعين عاما من تأسيسها، ورغما عن الحالة الدولية التي تتميز بصعوبة خاصة، لا تزال تكافح للاضطلاع بالشكل الواجب بالمهمة الجسيمة النبيلة التي عهدت إليها. كذلك فإنه بمرور الزمن تنوعت أنشطتها وازدادت. ولكن من المؤسف أن نلاحظ أن الأمم المتحدة تواجه المزيد من الصعوبات المالية الجسيمة التي تعرقل حسن أدائها. والأزمة المالية التي تجتازها تنبع أساسا من التفاوت الساحق بين مهامها المتنوعة وضآلة مواردها المالية.

وبالتالي، ففي مجال حفظ السلام، تقع على الأمم المتحدة مسؤولية القيام بعمليات عديدة ذات تكاليف باهظة، بينما تنذر بؤر التوتر والقلق المتزايدة في العديد من مناطق العالم بظهور حالات صعبة أخرى قد تتجاوز حدود الدور العادي أو التقليدي للمنظمة. المهمة جسيمة وينبغي ألا نظل مكتوفي الأيدي إزاء هذه المعاناة. لهذا، على جميع الدول الأعضاء أن تسهم بفعالية لضمان تعزيز نظام حفظ السلام في منظمنا.

وبينما لا تزال نستعرض في إطار أعمال الدورة الثامنة والأربعين مجموعة من المشاكل التي ينبغي أن نجد لها حولا، فنسلم بأن الدورة تتميز بأنها تنعقد في وقت نشهد فيه، لأول مرة في أكثر من ٤٠ سنة، نتائج

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بن موسى (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني، وأنا أخاطب الجمعية للمرة الأولى، أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانئ وفد جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية الذي أتشرف برئاسته، على انتخابكم الرائع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ونرى أن خصالكم الأدبية والثقافية وخبراتكم الواسعة بالشؤون الدولية ضمان جلي لنجاح عملنا. وأؤكد لكم أن وفد بلدي على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة إليكم وأنتم تضطلعون بمهمتكم النبيلة.

أود أن أضم صوتي الى أصوات الممثلين الذين قدموا التهنئة الى سلفكم، السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا، على قيادته الفعالة للجمعية أثناء دورتها السابعة والأربعين.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب أيضا عن الترحيب الحار بالدول الأعضاء الجديدة في المنظمة.

إن المهام المتنوعة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة عبر سنين طويلة من وجودها تجعلنا نقدر

Distr. GENERAL

A/48/PV.23

4 November 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة إبخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وعلاوة على ذلك، لا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الراهنة في جمهورية البوسنة والهرسك. إن العدوان الخارجي المرتكب ضد هذه الدولة المستقلة وذات السيادة يتطلب أن تتخذ منظمنا، ولا سيما مجلس الأمن، الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم، الإجراء اللازم لإنقاذ ذلك البلد. ونؤيد بالكامل قرارات مجلس الأمن المتصلة بهذه المشكلة، ولا سيما القرار ٨٥٩ (١٩٩٣)، الذي دعا فيه إلى:

"وقف فوري لإطلاق النار وللأعمال العدائية في جميع أنحاء جمهورية البوسنة والهرسك كأمر لا بد منه لتحقيق حل سياسي عادل ومنصف للنزاع في البوسنة والهرسك عن طريق المفاوضات السلمية".

ومن ناحية أخرى، تؤيد جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية جهود منظمنا من أجل إيجاد حل دائم للمشكلة الكورية. ويحث بلدي الأطراف المعنية لتنفيذ التدابير التي تستهدف تسهيل إعادة توحيد هذا البلد، الذي عانى شعبه طويلا من التقسيم.

تشير المشاكل البيئية قلق المجتمع الدولي، الذي يدرك الآثار العكسية لتآكل طبقة الأوزون وتدهور النظام الأيكولوجي. وبهذه الروح، تعتمد دولنا استراتيجيات وسياسات تستهدف ضمان سلامة البيئة. واقتناعا بأننا لا يمكننا أن نفضل البيئة عن التنمية، فإن حكوماتنا ينبغي أن تعتمد الإجراءات اللازمة والأطر الوطنية التي تعطي الأولوية للتنمية المستدامة، وفقا لتوصيات مؤتمر ريو. وفي هذا الاتجاه، أعطت جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية الأولوية في خطتها الإنمائية للحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، بغية مكافحة مشاكل التلوث، وإزالة الأحراج وانقراض السلالات الطبيعية.

ثمة مجال آخر ينبغي أن يكرس له اهتمام خاص هو حقوق الإنسان. فباعتقاد الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تحمل المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة لمنظمنا، مسؤولية نشر حقوق الإنسان وانتصارها لأول مرة في تاريخ الإنسانية. ولا نزال، اليوم أكثر من أي وقت مضى، نثق في منظمنا، التي عرفت دائما كيف تؤكد على مفهوم حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية وقد جعلت من ضمانها من بين أهدافها الأساسية. ولهذا، من الأهمية بمكان أن تعطي الأمم المتحدة الأولوية لبرامج حقوق الإنسان. وهناك حاجة أيضا، في إطار السياسة الوطنية، إلى تهيئة الظروف المؤسسية التي تضمن احترام الكرامة الإنسانية.

مشجعة ومبشرة فيما يتعلق بالتطورات الخاصة بمشكلة فلسطين.

وتود حكومة جزر القمر، من خلالي، أن تهنيئ الموقعين على اتفاق واشنطن. إن هذا الاتفاق يبعث الأمل بأن هذا الاعتراف المتبادل والحكم الذاتي لبعض الأقاليم يمثل ضمانا أكيد بإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، ومن ثم يستطيع هذا الجزء من العالم، الذي مزقته الحرب لفترة طويلة، أن ينعم في نهاية المطاف بالسلم والاستقرار. وإننا نشيد بجدارة برئيس منظمة التحرير الفلسطينية على مثابرته وتضانيه في ضمان حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي أيدنا دائما كفاحه العادل.

وفي نفس السياق، يراود بلدي عظيم الأمل فيما يتعلق بالمفاوضات بين سلطات جنوب افريقيا وممثلي الغالبية السوداء. ويأمل بلدي بإخلاص في أن تتوج هذه المفاوضات بإقامة مجتمع جنوب افريقيا الموحد والمتعدد الأعراق والديمقراطي حقا.

من الواضح أن العمل الذي قامت به مختلف سلطات الأمم المتحدة قدم إسهاما كبيرا في تعزيز مصداقية منظمنا وتعزيز ثقة المجتمع الدولي فيها. ومن ناحية أخرى يشكل مولد الديمقراطية من جديد في أوروبا الشرقية وتفتح افريقيا لنظام تعدد الأحزاب وتخفيف التوترات فيما بين الدولتين العظميين عوامل ينبغي أن تبعث فينا الأمل في عالم أفضل. ولكن كيف لنا ألا نشعر بالقلق والريبة إذا كانت بؤر التوترات والحروب بين الأشقاء لا تزال موجودة في بعض أجزاء العالم؟ إن تدهور الحالة في الصومال، بكل ما يترتب عليها من آثار، ولا سيما التشريد الجماعي للسكان ومقتل المدافعين عن السلم؛ يتطلب يقظة أكبر وتضامنا أعظم من جانبنا. لقد آن الأوان لیتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بغية إنهاء هذه الحرب. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تواصل الدول والمنظمات الدولية تقديم مساعدتها القيمة لهؤلاء الناس الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وفيما يتعلق بافريقيا، يساورني القلق بشأن جيراننا في موزامبيق، وفي أنغولا، وفي ليبيريا وفي جميع البلدان التي تتعرض فيها الكرامة الإنسانية والضمير الإنساني للخطر، حيث تحل القوة والعنف، للأسف، محل الحوار. وتوجه جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية نداء أخويا إلى تلك البلدان من أجل إمعان النظر في الآثار المترتبة على هذه الحروب بالنسبة لمستقبل شعوبها ومستقبل افريقيا كلها وتأمل أن يسود المنطق في نهاية المطاف.

المسألة الشائكة. ولكنني أعرب مرة أخرى عن الاستعداد الكامل لحكومة فخامة السيد سعيد محمد جواهر والشعب القمري لا يلاءم الأولوية القصوى للحوار والعمل المتضافر لحل هذا النزاع المؤسف الذي مازال قائماً مع فرنسا منذ أن حققنا سيادتنا.

ليس هناك حاجة إلى التأكيد على أن الصورة السياسية الدولية الجديدة في نهاية القرن تجعل من تكافل الشعوب وتضامن الأمم بعضها مع بعض الوسيلة التي يتعذر الاستعاضة عنها بغيرها والوحيدة التي يمكن أن نكفل من خلالها التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولنا.

والمؤسف أن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تزال مطبوعة بالطابع الثنائي القطب المسؤول عن تزايد اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة. يجب علينا الآن أن نغير هذه الطريقة - الناجمة عن الحرب الباردة - التي أدت إلى ازدياد الفنى غنى والفقير فقراً، وأن نهيب الظروف المؤاتية للعلاقات الاقتصادية العالمية. إننا نؤمن بمثالي السلم والأمن، ولكننا على اقتناع راسخ بأنه لا يمكن بلوغهما بالكامل إذا استمرت المجاعة وسوء التغذية والأمراض والكوارث الطبيعية في أن تكون من نصيب أغلبية الدول التي تؤلف المجتمع الدولي.

إن مستقبل البلدان النامية ما زال يكتسي الأولوية لدى مختلف المؤسسات المتخصصة في منظماتنا، بيد أن فشل برامج التنمية والاستراتيجيات المختلفة التي عرفتها بلداننا ليس سرا. وهذه الحقيقة تدعونا إلى التفكير معاً في إيجاد السبل والوسائل الآيلة إلى الانطلاق مجدداً بنوع مختلف من التنمية التي يجب على منظماتنا أن تكون عاملاً مساعداً فيها.

إن حلول نظام عالمي اقتصادي جديد أمر يحتمل قيامه اليوم أكثر من أمس، على الرغم من الأزمة التي تعمل على إضعاف القوى المالية، وتقلل في الواقع من قدرتها على تقديم المساعدة الانمائية. إننا نتفهم الالتزامات الجديدة للدول الكبرى التي تواجهها البطالة والانتاج المتدني، والحاجة إلى دعم الدول الجديدة المتولدة عن تفكك الكتلة الشرقية. ولكن الأمر يتوقف عليها من أجل تقديم زخم جديد للتعاون الرأسي بغية تمكين بلدان الجنوب من أن تنتشل أنفسها من الفوضى.

وانطلاقاً من هذه الروح، تعلمت البلدان النامية بالفعل الدرس الذي يفيد بأنه يجب عليها أن تعتمد على أنفسها في المقام الأول. لهذا السبب، أخذت تبرغ هياكل، من إفريقيا إلى الشرق، هدفها كفالة التكامل

إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان، المعقود أخيراً في فيينا، النمسا، سمح للمجتمع الدولي بأن يؤكد من جديد تفانيه الذي لا يتزعزع في احترام حقوق الانسان غير القابلة للتصرف. ومع ذلك، على منظماتنا أن تضمن تنفيذ توصيات فيينا.

لا يمكننا أن نفضل مفهوم حقوق الانسان عن مفهوم الديمقراطية، لأننا لا نستطيع أن نبني ديمقراطية تتجاهل حقوق الانسان والحريات الأساسية أو لا تضمنها. وهذا هو السبب الذي من أجله يتعين على منظماتنا أن تبدي اهتماماً خاصاً بالتغييرات التي تجري في جميع أنحاء العالم، وهي تغييرات تبين، في جملة أمور، منها انهيار الدكتاتوريات وبزوغ الأنظمة السياسية الديمقراطية. وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة وتؤيد الإجراءات التي تستهدف الدفع بالعملية الديمقراطية قدماً.

يدرك الأعضاء، أن رياح الحرية والديمقراطية التي هبت على جميع أنحاء العالم لم تترك أي قارة. ومن ثم أن الأوان لقيام نظام ديمقراطي ومتعدد الأحزاب في جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية. وقد انخرطنا في استعراض دستورينا بغية تكييفه مع حقائق عالم اليوم، بمشاركة نشيطة من جانب جميع الحركات السياسية الوطنية. وإننا نتحرك صوب إجراء انتخابات إقليمية وتشريعية لتكوين المؤسسات اللازمة لقيام دولة في البلد قوامها القانون.

ستوافقون معي، سيدي الرئيس، على أن المرحلة الانتقالية هذه من ديمقراطيتنا الفتية صعبة. بيد أننا ندرك أنه يجب تحملها بغية تحقيق الانسجام في العملية الديمقراطية كلها. وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، انشغالا منها برفاهية شعبيها، لا تدخر وسعاً من أجل تهيئة الظروف التي تعزز الاحترام لكرامة الانسان وصون الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلدنا.

وهذا المسعى يتطلب تقديم العون من البلدان والمنظمات المحبة للسلم والتقدم، بغية مساعدة بلدنا في رعاية هذه الحريات على نحو فعال، وفي ارساء ديمقراطيتنا الفتية على أساس صلب.

لا يسعنا أن نختم هذا الفصل السياسي دون ذكر مشكلة أخرى، مشكلة ليس لها طابع العنف بالتأكيد ولكنها لا تقل أهمية، هي مشكلة جزيرة مايبوت القمرية. هذه المسألة ستكون، كما الحال في كل دورة من دوراتنا العادية، موضوع نقاش في هذه الجمعية العامة. لهذا السبب سأجنب الجمعية العامة تعداد الحقائق وراء هذه

العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، هذا التقرير الذي احتوى على مجمل أنشطة الأمم المتحدة والقضايا والمهموم التي يضطلع بها جدول أعمالها، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والانسانية والاجتماعية والبيئية، ونشير بشكل خاص إلى الفقرات من ٣٥٣ إلى ٣٦٦ من التقرير الخاصة بالوضع بين العراق والكويت.

إننا إذ نحیی الأمين العام، الدكتور بطرس بطرس غالي، على هذا الجهد الكبير ونشكره على مساعيه البناءة، فإننا نتمنى له كل التوفيق، متطلعین في نفس الوقت إلى المساهمة مع سائر الدول الأعضاء في إنجاز منهج متكامل من التنسيق والتفاهم والتعاون، على طريق ما نصبو جميعاً إليه من سلم وتنمية واستقرار.

إن انعقاد هذه الدورة يأتي في ظل آمال وتطلعات سائر الشعوب نحو مرحلة جديدة من التعاون الدولي البناء بين أعضاء الأمم المتحدة الذين تزداد أعدادهم كل عام. إننا نرحب بعضوية جمهورية أريتريا التي نالت استقلالها بعد أن كافح شعبها لعقود من الزمن وظفر بالاستقلال. هذه الدولة ترتبط معها بوشائج ثقافية وتاريخية وتطلعات نحو الاستقرار والأمن. كما نرحب بلادي بعضوية كل من الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية اللتين حققنا استقلالهما على قاعدة من التفاهم والتعاون بمعايير الحكمة البالغة، وجنبا شعبيهما فتن الصراع والمعاناة، فلهما منا التقدير والترحيب. وإذ نرحب كذلك بانضمام كل من جمهورية مقدونيا وأندورا وموناكو إلى منظماتنا، فإننا على ثقة من أن إتساع دائرة أسرتنا الدولية سيزيدنا قوة وثقة من أجل تعاون دولي خلاق.

لقد أمكن لهذه الدول الجديدة أن تنضم إلى الأمم المتحدة بفضل إنتهاء الحرب الباردة، وإنتهاء الحقبة التي خيم فيها الصراع بين القوى الكبرى على العالم، بصورة كتبت بها إرادة الشعوب. لكننا نرى اليوم وفي عالم ما بعد الحرب الباردة تطورات سياسية ايجابية على مستوى العالم. فبالإضافة إلى تحرر العديد من الشعوب، بدأت انفراجات سياسية كبيرة تأخذ شكلا يوحى بالأمل نحو عالم جديد يسوده التعاون بدلا من الصراع، والمحبة بدلا من الحقد، والتئام الجراح بدلا من نزيها.

إن اجتماعنا هذا يأتي تأكيدا لقناعتنا بأن الجمعية العامة تعتبر محفلا فريدا من نوعه للنقاش وتبادل الآراء، وتكمن نوعيته الفريدة هذه في أنه يسمح لكل الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها أو

الاقتصادي الاقليمي. إن إنشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي سيضي بحاجة افريقيا إلى إيجاد أداة للتعاون الفعال الذي يستطيع أن يحقق توافق التنمية والتعاون بين دول هذه القارة، المنتجة لحبوب العالم.

وبالنسبة لجمهورية القمر الاتحادية الاسلامية، فإن التعاون مع البلدان النامية عنصر ضروري في مثل هذه العلاقات التعاونية. وبلدي أحد البلدان التي على افتناع بأن التعاون بين الجنوب والجنوب يمكن أن يكون عاملا هاما في اعادة التوازن بين العلاقات الاقتصادية العالمية.

إن جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية تركز، في جهودها الانمائية المتواصلة، على تحرير واعادة تشكيل المؤسسات التي تدعم التنمية. وانطلاقا من هذا الزخم باتجاه الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، اتفقنا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برنامج للتكيف الهيكلي يعتمد في نجاحه على تقديم المجتمع الدولي الدعم الكامل والنشط.

إذ يقترب القرن من نهايته، يشهد العالم تغيرات عميقة في المجالات العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية. أما المشاكل التي يواجهها، فتتطلب، من الآن فصاعدا، دراسة على المستوى العالمي، والتضامن الدولي يدفعنا إلى العمل بمزيد من التعاون في إدارة الشؤون العالمية.

إننا نملك الأداة من أجل ذلك والأداة هي الأمم المتحدة. ولكن نحن من الذين يعتقدون أن المنظمة ووكالاتها المتخصصة، كي تكون أفضل، يجب أن تتحول لتتكيف مع الدينامية الديمقراطية الهائلة للنظام الدولي الجديد. وبغية إعطاء الأمم المتحدة القوة السياسية لاتخاذ القرار الحقيقي، يجب على مجلس الأمن أن يمثل العالم كما هو اليوم تمثيلا أصيلا.

السيد عبد الله (عمان): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم باسم حكومة سلطنة عمان على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، واننا على يقين من أن خبرتكم وكفاءتكم ستكونان خير ضمان لنجاح أعمال هذه الدورة الهامة.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأسجل خالص شكرنا وتقديرنا لسلفكم معالي ستويان غانيف على الطريقة البناءة والملممة التي أدار بها أعمال الدورة السابعة والأربعين.

ولايفوتني الاشارة إلى التقرير الشامل للأمين

جميعا إليه أمرا عسيرا.

لقد قام القادة الفلسطينيين والاسرائيليون بتحمل مسؤولياتهم في إنجاز ما كان مطلوبا منهم انجازه. والآن تقع مسؤولية رعاية هذا الانجاز على عاتق جميع الدول. إذ لا يكفي أن نقدم إليهم التهانى والتأييد المعنوي، بل وبنفس المستوى من المسؤولية، على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات ايجابية في رعاية مشروعات تعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي عليهم.

لقد عبرت بلادي عن تأييدها للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي. وأنه من دواعي سعادتنا أن نرحب مجددا بهذا الاتفاق، متطلعين الى إحلال سلام شامل يضمن المصالح والحقوق والمنافع المتبادلة لكل الأطراف، على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا ندعو كل أعضاء الأمم المتحدة لتأييد هذه العملية. وإننا نتطلع الى المساهمة البناءة في دور تلعبه الأمم المتحدة في صنع السلام الذي نأمل تحقيقه.

إن التعاون الاقليمي، من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، سيبقى مطلبا مستمرا في بناء نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط. وإذا كان فجر السلام الذي بزغ بتوقيع الاتفاق التاريخي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل سيستمر ويتطور، فإن المجتمع الدولي مدعو اليوم، للمساعدة في إعادة بناء الدول التي عانت من حالة الحرب التي سادت المنطقة حتى الأونة الأخيرة. وبينما نولي اهتماما خاصا لدعم الشعب الفلسطيني في مشروعه من أجل حق تقرير المصير، علينا كذلك ألا نغفل حاجة الشعب اللبناني الى المساعدة في إعادة بناء نفسه. إن الدعم الاقتصادي المنتظم والادارة المتقنة، بما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي، هما الأساس الذي سوف يبعث الأمل والمثل العليا والتطلعات والرغبة في السلام.

إن منطقة الشرق الأوسط ليست الوحيدة التي تشهد خليطا من الشعور بالتفاؤل والخوف، ففي أماكن أخرى من العالم تبذل الأمم المتحدة جهودا كبيرة على أمل ترجيح كفة التفاؤل والابتعاد عن القلق والخوف.

وفي هذا الصدد، وإذ نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الصومال، فإننا نرى بأن هذه الجهود يجب أن تكون مبنية على أساس التوافق بين الأمم المتحدة ومختلف الفصائل الصومالية: فنجاح العمليات الدولية في الصومال، إنما يعتمد على مدى التعاون الذي

قواها، في المساهمة في المحادثات والمناقشات الهادفة إلى تسوية المشاكل والهموم الدولية.

إن دورتنا الثامنة والأربعين هذه، تعقد في ظلال ظروف تدعونا إلى إقرار مجموعة متطورة من القواعد في العلاقات الدولية، حيث أضحت الأمم المتحدة تتمتع بقدرة دولية لم يسبق لها مثيل، كآلية لإعلاء حكم القانون في صنع وحفظ السلام العالمي. إننا لعلى يقين بأن منظمنا تتحمل عبئا ثقيلا، ومسؤولية جسيمة، تواجهها تحديات ومهمات متزايدة. ولذا فإن على المجتمع الدولي مواصلة التزاماته ومضاعفة جهوده لدعم منظمة الأمم المتحدة وما تمثله من مبادئ.

ولا شك أن نجاح الأمم المتحدة إنما يعتمد على تنسيق جهود أعضائها، في ادارة متقنة لجملة القضايا والازمات العالقة والتي يجب من واقع مسؤوليتنا المشتركة التغلب عليها لبناء النظام الجديد لعالمنا. ونرى ثمة حاجة ماسة في أن تقوم أجهزة الأمم المتحدة بتوفير شروط إيجابية وآليات فعالة، قبل أن يزج بالأمم المتحدة في أي أزمة اقليمية أو عالمية. ونثق بأنه مهما كانت مواقف أطراف أي نزاع متباعدة، الا أنها لن ترفض تدخل الأمم المتحدة إذا جاء ذلك التدخل في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة. وفي كل الأحوال، يجب أن تكون مهام الأمم المتحدة محصورة في نطاق تحقيق السلم وتقديم المعونات الانسانية.

لقد بدأت مسيرة التصالح بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي، للذين أنجزا أول خطوة مهمة على طريق الحل الشامل، تلك الخطوة التي طال انتظارها لعشرات السنين. إن الأمم المتحدة التي لعبت، من خلال مؤسساتها، دورا بارزا في قضية الصراع العربي الاسرائيلي، يحق لها أن تشعر بالرضى لما تم تحقيقه. ولكن في نفس الوقت مازال هناك دور أكبر ينتظر الأمم المتحدة ومؤسساتها في رعاية هذا الاتفاق التاريخي، الذي سيعود بالنفع ليس فقط على شعوب منطقة الشرق الأوسط، بل على العالم أجمع. إن الشعب الفلسطيني الذي عانى مآسي التشرد أكثر من غيره من الشعوب، لقرن من الزمن، يتطلع إلى عهد جديد، عهد البناء والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال مسار النظام العالمي الجديد.

لقد أتاح الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي فرصة لتحقيق اتفاقات أخرى بين العرب وإسرائيل. مع ذلك لا يمكن أن يكون تفاؤنا مطلقا. فمخلفات سنوات الصراع مازالت قائمة. وما لم يتم رعاية شعوب ودول الشرق الأوسط رعاية تامة، فإن مخلفات الصراع المرير يمكن أن تشكل عوائق حقيقية تجعل تحقيق ما نسعى

الغد الذي يجب أن يركز على الحوار والتعاون بين مختلف الدول والمجموعات الاقتصادية. ذلك لأن التنمية الاقتصادية والتطور العلمي هما سمة المجتمع القادم. فهناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في الهياكل الاقتصادية لمختلف الأنظمة التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة. وينبغي أن تتم إعادة النظر هذه على أساس مبدأ حرية آليات السوق ومن خلال إطلاق قدرات دول العالم الثالث في الحصول على التقنية المتطورة، لتنمية مواردها والسماح لها بتسويق منتجاتها دون فرض قيود وحواجز اقتصادية عليها. إن ذلك في رأينا سيدعم حركة الاقتصاد العالمي وسيخرجه من حالة الركود المستعصية التي تعصف باقتصادات الدول المتقدمة.

إن سلطنة عمان وهي تدرك مسؤولياتها، تساهم مساهمة فعالة في هذا الاتجاه. فمشاريع تنمية المصادر البترولية في جمهورية كازاخستان وروسيا الاتحادية، بالتعاون مع مؤسسات عالمية كبرى، إنما تهدف من ضمن توجهات أخرى، إلى المساعدة في تنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول والذي نعتقد بأنه يخدم الأمن والسلام بصورة أساسية.

إن سلطنة عمان تؤمن بعالمية الاقتصاد، كسمة حقيقية لا بد منها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومن هذا المنطلق، فإننا نعمل مع جيراننا وشركائنا التجاريين على تطوير المشاريع الاقتصادية الراشدة. إن توجهاتنا حول بناء خط استراتيجي لنقل الغاز الطبيعي من سلطنة عمان والجزيرة العربية إلى شبه القارة الهندية، يهدف كذلك إلى المساعدة في دعم اقتصادات الدول الصديقة في هذه المنطقة. إننا ندعو إلى مرحلة من التكاتف العالمي للقضاء على الفقر والجوع للذين هما عاملان أساسيان في بروز القلاقل السياسية والتوترات الإقليمية.

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة، لأشكر باسم حكومة بلادي، أعضاء المجموعة الآسيوية، على اعتمادها ترشيح سلطنة عمان لعضوية مجلس الأمن للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. كما أشكر كل الدول والمجموعات الأخرى التي أيدت ترشيح بلادي لمجلس الأمن.

وأود أن أؤكد لها ولكافة الدول الأعضاء بأن سلطنة عمان ومنذ اليوم الأول لشغلها هذه العضوية، فإنها لن تألوا جهداً من أجل الإسهام في تعزيز قدرة الأمم المتحدة وإرساء دعائم السلم وبناءه وصيانتها.

وفيما نستعد لشغل مقعدنا هذا، فإننا على إدراك تام بالمسؤولية الخاصة الملقاة على أعضاء

يمكن أن تتحقق بين إدارة الأمم المتحدة هناك والفصائل الصومالية. إن إعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال لا يمكن أن تتحقق إلا إذا التزمت الفصائل الصومالية بمشاركة فعالة للأمم المتحدة في إدارة واحتواء المشكلات والصعوبات التي يواجهها الشعب الصومالي الشقيق.

في القارة الأوروبية تقع مشكلة حساسة وخطيرة أخرى، تلك هي مأساة البوسنة والهرسك. ولا شك أن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول الأوروبية في كيفية معالجة هذه المأساة من جوانبها الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية.

إن مبادئ حقوق الإنسان والعدل والمساواة بين البشر، إنما هي المبادئ التي تدعو أوروبا المتطورة إلى التمسك بها. مع ذلك لم ير العالم حتى الآن تطبيق هذه المبادئ لرفع المعاناة والظلم والإجحاف الذي يتعرض له شعب البوسنة والهرسك. فعلى الرغم من أن أوروبا تبذل جهوداً لإقناع الأطراف المتحاربة بالمصالحة، إلا أن عدم اتخاذ أوروبا سياسة حاسمة، على أساس من العدل والمساواة، يجعل استمرار مأساة شعب البوسنة والهرسك أمراً سيؤدي إلى تشجيع قوى الشر والاضطهاد، في مناطق أخرى من العالم، على انتهاج نفس السلوك. إننا نرى بوادر من هذا في ما يجري بين أذربيجان وأرمينيا، والمعاناة المستمرة في جورجيا، والوضع المتفجر في طاجيكستان، واستمرار الحرب الأهلية في أنغولا، وفي عشرات مناطق التوتر التي يمكن أن تتفجر وتشكل تهديداً للأمن والسلام العالمي.

إن بعض هذه المشكلات وغيرها من مخلفات صراع الحرب الباردة تلقي بأثقالها على مختلف جوانب الأمم المتحدة ومؤسساتها. وكما أشرت سابقاً، لا يمكن لهذه المؤسسة الدولية، وبإمكاناتها الحالية، أن تقوم بتحمل مسؤولياتها بما يحقق لها النجاح في إعادة الاستقرار وإنما نشأت مشكلة من هذه المشكلات. ولذا نرى أن تركز الأمم المتحدة جهودها على القضايا ذات الصبغة الإنسانية والتي يتوفر حولها إجماع إقليمي ودولي من شأنه أن يساند عمليات الأمم المتحدة. إن مواجهة منظمنا كل مشكلات العالم مرة واحدة، يبدد قدراتها ويعرض توجهاتها وجهودها إلى الفشل أكثر منه إلى النجاح. ولذا يتوجب إيجاد آلية بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لإدارة مثل هذه المشاكل والأزمات.

إننا كأعضاء في هذه المنظمة توافقون ومتحمسون إلى تطوير آليات الأمم المتحدة الحالية، بما يمكنها من أن تلعب دوراً أساسياً في عالم الغد - عالم

إن البيئة التي اعتمدت عليها استمرارية الحياة فوق هذا الكوكب لا تزال تتعرض للتلوث، بينما يستمر في نفس الوقت استنزاف الموارد الضرورية لرفاهيته. وإننا لعلى يقين، أنه بدون خطط اقتصادية كبرى لتنفيذ البرامج والاجراءات الخاصة بالبيئة، فإن احتمالات نجاح مجهوداتنا ستكون ضئيلة.

وعلى غرار غيره من المجالات، فإن المستويات المتباينة للتنمية الاقتصادية بين الدول تكمن وراء مشكلات البيئة. إننا ندرك بأن الكساد الاقتصادي العالمي لم يوفر الإطار المناسب لإعادة النظر في الأولويات الاقتصادية. غير أن هناك حاجة ماسة وطارئة الى إعادة النظر هذه - على ضوء التحديات البيئية والاقتصادية التي نواجهها.

إن الكساد الاقتصادي الذي تشهده الدول الصناعية، إنما جاء نتيجة انخفاض معدلات النمو في دول العالم الثالث. وإننا نأمل أن تدرك الدول المتقدمة أهمية تمكين هذه البلدان من تطوير فعاليتها الاقتصادية حتى يتم تحقيق التوازن بين معدلات العرض التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم الصناعي، ومعدلات الطلب التي هي الأساس في نمو اقتصاديات العالم الثالث.

إن كل ما نخشاه هو أن تتعكس الدول المتقدمة عن الاستجابة الى ضروريات النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث، وبدلاً من ذلك يستشري الكساد الاقتصادي للدول الصناعية ويتحول الى مرض مخيف يعم العالم بأسره ويؤدي الى نتائج سلبية لا تحمد عقباه.

وختاماً، فإن علينا أن نرجح كفة التفاوض لتحقيق عالم جديد يسوده السلام والمحبة والازدهار. وبالرغم من وجود بؤر من الصراعات العرقية والإقليمية، فإن مناقشاتنا البناءة خلال هذه الدورة، وعلى كل المستويات، هي طريقنا الأمثل نحو ضمان القرن القادم خالياً من سلبات الماضي المأساوية. إن مستقبلنا المشترك سيظل معتمداً على تعزيز التعاون الإيجابي بين جميع الدول لضمان الاستقرار والازدهار الدوليين، في ظل سياسة الحكمة والعدل والقانون.

السيد نياوس كيسادا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): انقضت سنوات أربع منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام الايديولوجي القديم. وقد قيل لنا قبل أربع سنوات إن الحرب والمواجهة العالمية قد انتهتا وإن التاريخ ذاته وصل الى نهايته، مفسحاً الطريق أمام عصر جديد. واليوم تواجه آمال وأوهام الأمس الواقع الذي نعرفه جميعاً. ما الذي يمنعنا من أن نحول عالمنا

مجلس الأمن، وإننا سنبدل كل جهد ممكن معهم لتأمين فعالية أكبر لقرارات مجلس الأمن ومجهودات الأمين العام للأمم المتحدة.

إن سلطنة عمان تشعر بمسؤولية خاصة إزاء الشباب ومستقبله. ذلك أن الشباب هم عالم الغد، وأن الشباب هم الذين يقع عليهم حماية النظام العالمي الجديد. ولهذا فإن بلادي ومن منطلق معطياتها السكانية، أعطت الأولوية في خططها الانمائية والاجتماعية والاقتصادية، في تطوير آليات تتيح للشباب تطوير قدراتهم الإبداعية. وإننا توافقون الى التعاون مع الدول الأخرى ومن خلال الأمم المتحدة، للعناية بهذا الجانب الحيوي في مجتمعاتنا.

وفي هذا الإطار، يسعدني أن أشير الى ما جاء في تقرير منظمة اليونسيف "انجازات الأمم"، الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حيث احتلت سلطنة عمان المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا والمرتبة الثانية عالمياً، في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. كما جاءت السلطنة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مجال التحصين ضد الحصبة. وفي مجال التعليم بلغت نسبة الأطفال الذين يصلون الى الصف الخامس الابتدائي ٩١ في المائة وهو ما يفوق بالمقارنة المعدلات الإقليمية والعالمية.

إن هذه الانجازات إنما تأتي نتاج مرحلة من التعاون المثمر بين السلطنة ومنظمات الأمم المتحدة، وعلى الخصوص منظمة اليونسيف في تطوير برامج صحية، للنهوض بشؤون الطفل وتنميته. إن هذا يلقي منا كل التقدير والرضى، وهو بالتالي يعد نموذجاً ساطعاً لما يمكن أن يحققه التعاون الدولي من مردودات إيجابية على مجتمعاتنا. وفي هذا المضمار نتطلع بعزم الى تحقيق المزيد من التقدم.

في الوقت الذي نولي فيه اهتماماً خاصاً بالشباب، فإننا نعمل وبنفس المستوى من الإحساس والمسؤولية للمحافظة على البيئة وتأمين مناخ بيئي أفضل للأجيال القادمة من أبنائنا.

وفي هذا الإطار، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن بلادي أصبحت طرفاً في معاهدة فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون. وأن ذلك يأتي انطلاقاً من قناعاتنا بأن الاتفاقيات الدولية حول البيئة والالتزام بها هو الطريق الصحيح نحو حماية هذا الكوكب وموارده.

بلداننا، والتعاون يتناقص أمام عيوننا. والحوار بين الشمال والجنوب أصبح مرة أخرى مجرد مونولوج أو، في أحسن الأحوال، عملية كلامية بحثة لا تتسم بالعدالة والإنصاف. وعندما نتكلم عن مبادرات جديدة للتعاون كتلك التي أعلن عنها شعب فلسطين مؤخرًا، لا يجري التفكير في زيادة العون العالمي، بل على النقيض من ذلك يجري التفكير في إجراء تخفيضات في برامج أخرى. وكما جاء في القول الإسباني التصويري المأثور "إنك تخلع ثوبا عن قديس لتلبس به قديسا آخر".

ما الذي يعنيه السلم بالنسبة لبلدان العالم الثالث؟ أهو الضمان بأن أطفاله لن يقتلوا بالرصاص، بل سيواصلون الموت بفعل الجوع والأمراض الوبائية؟ هل هو اليقين بأنهم لن يتعين عليهم بعد الآن أن يذهبوا إلى ميدان القتال، ولكن سيظلون دون تعليم، ودون حياة كريمة، ودون وظائف محترمة، ودون رعاية طبية صحيحة؟

يدلى أحيانا ببيانات تدعو إلى السخرية عن تفاؤل الدبلوماسية في العشرينات، باتفاقات لنبذ الحرب والإيمان الساذج بقدره عصبة الأمم على حسم جميع الصعوبات. ونحن نعلم جميعا ماذا حدث في النهاية للتفاؤل ولتلك العصبة، لكن يبدو أننا لم نتعلم الدرس حقا. إن المجتمع الدولي في التسعينيات إذا لم يترجم نهاية الحرب الباردة إلى جهد حقيقي لبناء عالم واحد، لا توجد فيه بلدان من الدرجة الأولى وبلدان من الدرجة الثانية، فسنعاني قريبا جدا من وقائع أكثر مأساوية من الوقائع التي شهدناها فعلا.

لقد تلقى بلدي بغبطة بالغة قرار الجمعية العامة اختياركم، سيدي، لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين، واسمحوا لي أن أرحب لكم أصدق تهانئ كوستاريكا، وهي بلد مثل غيانا يشكل جزءا من الأخوة الكاريبية العظيمة. ونحن واثقون بأن الجمعية العامة في ظل قيادتكم سيكون بمقدورها الوفاء بأمال البشرية في السلم والتنمية.

نود أن نعرب عن مواساتنا لحكومة وشعب الهند خلال هذه الفترة الحزينة بالنسبة إليهما. إن الحالة الراهنة حاسمة بوجه خاص بالنسبة لدول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التي بسبب أبعادها الإقليمية وحالاتها السكانية وضعف اقتصاداتها ليست ذات أهمية بالنسبة للعالم المتقدم النمو. وعندما تحاول الأمم الصغيرة الهامشية مثل أممنا توحيد جهودها فإنها تواجه فورا بالأبواب المغلقة للمنظمات المالية الدولية والكتل الاقتصادية الكبيرة والشركات عبر الوطنية التي تحاول حتى خلق المخاوف والمواجهة فيما بيننا.

إلى حقل خصب ومشارك ومقام لجميع البشر؟

هذه الاجتماعات تعقد في وقت تنتعش فيه قلوب الناس بمشاعر الأمل. فالاتفاقات التي وقعت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بينت أن السلم ممكن، وأن العيش في انسجام لا يستلزم أحداثا رائعة بل وعيا واستعدادا. ونعرف جميعا أن هذه الاتفاقات الأولى، إذا احترمها الطرفان، يمكن أن تؤدي إلى فجر جديد ليس فقط بالنسبة لإسرائيل وفلسطين بل أيضا بالنسبة لكل بلدان الشرق الأوسط - نهضة جديدة للسلم والازدهار تنطبق عليها تعاليم القرآن السامية هذه:

"إن الذين آمنوا والذين هادوا،

والنصارى والصابئين

من آمن بالله واليوم الآخر

وعمل صالحا

فلهم أجرهم عند ربهم

ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" (سورة البقرة، الآية ٦٢).

لكن بينما يتصافح الإسرائيليون والفلسطينيون ويؤكدون حسن إدراكهم، فإن مأساة البوسنة والهرسك لا تزال تملأ العالم عارا. إن دولة عضوا في الأمم المتحدة لا تبدي تعصبا عرقيا أو دينيا تحاول البقاء وهي تتعرض لأكبر عملية تحرش دموية شهدتها أوروبا منذ عام ١٩٤٥ - بينما ترد الدول على ذلك بسلبية ولا مبالاة. ومن المشين أن المجتمع الدولي المبتهج بانتهاء الحرب الباردة لم يستطع حتى الآن اتخاذ إجراء أكثر حسما وفعالية لإزاء العدوان غير الإنساني على البوسنة والهرسك.

طيلة عقود وعقود سمعنا أصداء تلك الحرب الباردة في هذه القاعة. كانت المواجهة بين الشرق والغرب تعتبر أكبر عقبة تواجه بلدان العالم في محاولاتها الاستجابة للأمني المشتركة لشعوبها في الحرية والعدالة والتنمية. وقيل لنا إن الانقسام الأيديولوجي أعاق الجهود المبذولة لضمان استفادة البشرية جمعاء من ثمار التنمية.

واليوم لم نعد نتكلم عن الحرب الباردة أو الصراع الأيديولوجي أو ميزان الرعب. ومع ذلك فإن واقع ما حدث في تلك السنين لا يزال يعتبر وصمة في جبيننا. لقد سقطت بعض الأسوار، لكن أسوارا أخرى قد بنيت. إن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تزال بشرا منسيين وموضوعيين على الهامش من الدرجة الثانية. والفجوة التكنولوجية تحولت إلى هوة ساحقة. والتقدم المادي يبتعد على نحو متزايد عن

اللاتينية الى أرض للحرية والديمقراطية، وإبقاء بلداننا بعيدا عن المصالح الاستراتيجية لتكتلات الهيمنة الكبرى. والآن، وقد تحققت النتائج، تضع أوروبا نفسها حواجز قوية أمام دخول موز أمريكا الوسطى الى أسواقها. دون أن تتوقف عن التفكير بشأن آلاف الأسر الفقيرة التي تعتمد على هذا النشاط. وتوجه ديمقراطيات أمريكية لاتينية أخرى، نفس التصرف. وكما لو كان هذا غير كاف، فإنها تحاول إثارة صراع بين البلدان المنتجة للموز في منطقة البحر الكاريبي والبلدان الموجودة في أمريكا اللاتينية، كما لو كانت - في أعقاب ما اعتدنا عليه في الأزمنة الاستعمارية وإثارة الشقاق غير الموجود بين الأشقاء - تعزز الانقسامات لتخفي الحواجز التي تشجبها هي نفسها في بعض الحالات وتعتبرها ظالمة.

إن كوستاريكا تعتقد أن الوقت قد حان لإجراء حوار صريح مفتوح يتيح حلا منصفًا كافيًا لهذه المشكلة الخطيرة. ولهذا السبب، ندعو البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية والبلدان المنتجة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دون استثناء، للدخول في محادثات سياسية من شأنها - جنبًا إلى جنب مع المحادثات الجارية فعلا الخاصة بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة - أن تسهل التقارب بين موقفي طرفي المشكلة فقط، وهما البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة. وهذه الاتصالات ينبغي أن يكون أساسها الاعتراف بحقوق البلدان الأمريكية اللاتينية في بيع فاكهتها في السوق المشتركة وإعادة تأكيد المعاملة التفضيلية المعطاة لبلدان منطقة البحر الكاريبي في إطار اتفاقيات لومي.

بينما تسعى الديمقراطية الى تعميق جذورها في أمريكا الوسطى، تقيد البلدان المتقدمة النمو الأسواق أمام منتجات أمريكا الوسطى، وبرامج التعاون آخذة في التناقص أو الإلغاء، وتتخذ مواقف ذات حدة لا يمكن تفسيرها في المفاوضات التجارية والمالية، وحتى في العلاقات الدبلوماسية. إن أمريكا وسطى السلم والحرية تعامل بطريقة لم تعامل بها أبدا أمريكا وسطى العنف.

وبلادي، التي لم تعان طيلة عقود عديدة من عبودية الدكتاتورية والحرب الأهلية، والتي أبقيت على تقليدها، تقليد الاحترام الفعال لحقوق الإنسان، كان عليها أيضا أن تواجه مواقف اللامبالاة ونقص الإدراك نفسها. وفي هذا الأمر، نسترعي الانتباه الى قرار حكومة الولايات المتحدة المثير للقلق بالقبول بطرح قرار إداري أمامها ضد كوستاريكا يدعى فيه بأن العمال الكوستاريكيين لا تضمن لهم الحقوق المعترف بها دوليا. وهذا الإدعاء يتجاهل تشريعنا العمالي الذي يتناول

إننا لا نطلب صدقة. إن طلب الصدقات ليس سياسة دولية واقعية ذات منظور واسع. إن ما تحتاج إليه بلداننا هو فهم أكبر لحقائق معيشتنا وقدر أكبر من الانفتاح أمام منتجاتنا، ودعم أكثر فعالية وإخلاصا لرغبتنا في العيش في سلم وديمقراطية. إن ما تحتاج إليه البلدان النامية هو تغيير الموقف إنطلاقا من الشعور بهوية البشرية غير القابلة للتصرف، تغيير في تلبد الشعور المدهش الذي يبديه العالم المتقدم النمو إزاء مآسينا.

إن حالة أمريكا الوسطى تدل بوضوح على الاتجاه الذي تدفعنا إليه اللامبالاة الواسعة الانتشار. إنها تدفعنا الى بذل جهد مطول وصعب يقدم فيه المجتمع الدولي دعما كبيرا. لقد طرحت شعوب أمريكا الوسطى وراء ظهورها سنوات عديدة من الاضطرابات الدموية. وقررت أن تبدأ بحماس حياة جديدة توطد بالسلم والديمقراطية والحرية. لكن أمريكا الوسطى المبتهجة هذه، المبعوثة من جديد من أجل أبنائها، رأت كيف أغلقت الأبواب الواحد بعد الآخر. إن الذين كانوا يهتمون بأمريكا وسطى مليئة بسفك الدماء والخنادق لا يريدون أن يتعاملوا مع أمريكا وسطى الفقراء. أمريكا الوسطى التي تدعو الى التعاون من أجل التنمية ومن أجل تفهم مآسيها الإنسانية والاقتصادية.

إن الأرقام يمكن أن تكون خادعة. على سبيل المثال، يقال إن نيكاراغوا تتلقى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي على شكل معونة أجنبية. وهذا يبدو طيبا للغاية. وما لا يقال هو أن ٤٥٠ مليوناً من الـ ٥٠٠ مليون تعود من حيث جاءت لخدمة الديون الأجنبية. في الوقت نفسه، في ذلك البلد الشقيق يزداد نشوب اضطرابات العنف المقلقة، الأمر الذي يعكس حالتها المحزنة. ومؤخرا فشلت محاولة انقلاب في غواتيمالا، لكن ذلك الفشل لم يترجم الى دعم خارجي أكبر لتعزيز الديمقراطية الغواتيمالية في القطاعات الأكثر احتياجا.

إننا لا نعرف في أي بلد من بلدان أمريكا الوسطى ستقع الأزمة المقبلة، ولكن لن يمر وقت طويل قبل أن تحدث. ومن المؤسف أن الذين قالوا الكثير عن الديمقراطية والحرية وعن السلم والتنمية في أمريكا الوسطى لم نعد نسمع منهم هذا. واليوم يتساءل وفد بلادي أين ذلك الدعم. وما شأن الوعود والعروض الذهبية، والكلام الوافر منذ سنوات قليلة مضت؟

على سبيل المثال لنتناول قضية انتاج الموز. طوال الأزمة الدموية في أمريكا الوسطى أعربت المجموعة الأوروبية المرة تلو المرة عن تأييدها لحل سلمي تفاوضي. وأيدت كثيرا المبادرات لتحويل أمريكا

المنظمة وجعلت من المستحيل عليها أن تتصرف بدينامية وفعالية. ولقد تركنا هذه الساعات الكثيرة وراء ظهورنا، وكانت هناك دون شك علامات هامة بأن هذه المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى يمكنها - ويجب عليها - أن تقدم مساهمات عديدة قيمة وحاسمة إلى المجتمع الدولي بأسره. وبالتحديد، نجد أنفسنا - لهذا السبب - في لحظة حاسمة ويجب أن نعيد الآن تحديد وتحويل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ونجعلها آليات حيوية حتى تضيء جميع بلدان العالم حياة من السلم والحرية والتنمية.

قبل أكثر قليلا من عام قدم إلينا الأمين العام سلسلة من الأفكار الهامة المتعلقة بإعادة هيكلة الأمم المتحدة. وقد أعربت بلادي عن التأييد لهذه المقترحات الحكيمة، ولكننا، في الوقت نفسه، نعتبر أن الظروف الحالية هامة بشكل خاص وأن هذه فرصة للتفكير مليا في ملاءمة زيادة التأكيد على الدور الذي ينبغي للمنظمات الدولية أن تضطلع به باعتبارها بانية لعالم من السلم والتنمية لجميع الشعوب.

ويرى بلدي أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تواصل تجاهل مسألة جمهورية الصين في تايوان. إن وجود ذلك البلد المثالي ومستقبل سكانه البالغ ٢١ مليوناً يستلزمان إعادة النظر في علاقته بالأمم المتحدة. ونحن نؤيد تأييدا قويا إنشاء لجنة مخصصة لدراسة تلك المشكلة وإيجاد حل مرض لها وفقا لمبادئ القانون الدولي الأساسية.

طوال سنوات كنا نحث على إنشاء أداتين هامتين من أدوات منظومة الأمم المتحدة وبدء تشغيلهما. وهاتان الأداتان، اللتان لاغنى عنهما لبلوغ هدفنا في المنظومة المتمثلين في اقرار السلم والدفاع عن حقوق الانسان الأساسية هما جامعة السلم ومنصب المفوض السامي لحقوق الانسان. ونحن نطلب الدعم لهاتين المؤسستين، اللتين تمثلان دعامتين حقيقيتين من دعامات أعمال مبادئ الميثاق.

ويرحب وفدي بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في حالات مشابهة للحالتين القائمتين في هايتي والصومال. ولا يزال الدفاع عن السلم والأمن الدوليين مسؤولية أساسية. ولذلك، نؤيد جميع الجهود المرتضاه خدمة لقضية نزع السلاح والحد من التسلح، وننظر بقلق خاص إلى حالة البلدان، التي تشبه حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تعترض على الضوابط التي تستهدف ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية. إلا أن كوستاريكا ترى في الوقت نفسه أنه من الأهمية بمكان ألا يغيب عن أنظار الدول الأعضاء في

الحقوق والضمانات للعمال والذي ذهب في أكثر من ٥٠ عاما إلى أبعد ما ذهبت إليه تشريعات بلدان عديدة متقدمة النمو، بما في ذلك الولايات المتحدة. إن التهديد باستبعاد كوستاريكا من أنظمة التجارة التفضيلية ليس تدخلًا واضحًا في اختصاصها الداخلي فحسب ولكن يتجاهل أيضا المبادئ الأساسية التي تحكم التعايش بين الدول، وبشكل أكثر تحديدا، احترام الحقوق السيادية، وذلك التصرف يتناقض مع المبادئ والقيم الديمقراطية التقليدية التي تقوم دائما بين الشعبين والحكومتين.

إن مهمة تعزيز منجزات عملية سلم أمريكا الوسطى ومسؤولية الجميع وفي المقام الأول، إن ضمان السلم والديمقراطية وجعل التنمية البشرية أولوية يتطلب - كالتزام سياسي جديد - إجماعا وطنيا حقيقيا يحفظه إلتزام تمثيلي واسع النطاق، يشمل الحكومات وقطاعات المجتمع المدني المنظمة.

ثانيا، يحتاج إلى سلوك مجدد خلاق من جانب حكومات أمريكا الوسطى، سلوك يعيد وضع وتحديد الاتفاقات السياسية الإقليمية ويوجه الجهود الإقليمية - من وجهة نظر جديدة - إلى خلق أمريكا وسطى جديدة. إننا نريد أمريكا وسطى يسود فيها السلام والحرية والديمقراطية والتنمية، وهذا يتطلب إجماعا وطنيا وإقليميا بشأن المواضيع الرئيسية مثل تعزيز حكم القانون، ودعم المؤسسات الديمقراطية، ووضع ثقافة سياسية ديمقراطية، والنهوض بحقوق الإنسان وانفاذها، واللامركزية الاقتصادية والسياسية، وصنع القرار على المستوى المحلي، وتحديث الانتاج، وضمان المساواة في الفرص، وتوسيع نطاق إمكانيات المشاركة الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وأخيرا، حفظ تراثنا لمجتمع المستقبل.

ثالثا، تعاون والتزام أبناء أمريكا الوسطى في خلق أمريكا الوسطى الجديدة هذه ضروريان، ولكن في الوقت نفسه لا غنى عن مشاركة المجتمع الدولي، بغية الوفاء بالالتزامات التي قطعتها المنطقة على نفسها في انتقالها إلى السلم والحرية والديمقراطية والتنمية. وفي هذا المنظور، تحث كوستاريكا الجمعية العامة على أن تقرر في الوقت المناسب تقديم دعمها السياسي والمادي لمواجهة هذا التحدي الجديد الذي هو أمريكا وسطى في نهاية هذا القرن.

وفي الحالة الراهنة، إن دور المنظمات الدولية والإقليمية بصفاتها معززة وضامنة للسلم ومؤيدة لتحقيق الوثام والتعاون بين أمم العالم حاسم بشكل خاص. طيلة سنوات عديدة سمعنا عويلا يتعلق بمشاكل خلقت أمام الأمم المتحدة نتيجة صراعات أيديولوجية أعاقت

جازما بأنه يمكن للمنظمة، بل ويجب عليها، أن تصنع على سبيل الأولوية، التحول النوعي الذي يطالب به المجتمع الدولي - ألا وهو إنشاء أسرة كبرى، بلا شرق أو غرب، أو شمال أو جنوب. إن الأشقاء والشقيقات لا يعرفون شيئاً عن اتجاهات البوصلة.

تحدث شينوا أشيبي في كتابه المعنون "الأشياء تتهاوى" عن مجتمع محلي في نيجيريا كان محصوله من الأرض قليلاً. ويقول الأب وهو يحاول تشجيع ولده الشاب: "لا تبتئس. إنني أعلم أنك لن تبتئس. وفي قلبك الشجاعة والرزانة. والقلب الرزين يقهر العسير من المشاكل لأن المشاكل لا تجوز على رزانتته. ولكنها أصعب وأشد مرارة متى واجهتها وحدك".

إن الأمل يكمن في التضامن والوحدة. والجنس البشري واحد. ولا بد لشعوب العالم جمعاء أن تدرك أننا نتقاسم المستقبل ذاته، وأنه لم تعد هناك مشاكل تؤثر على الغير وحدهم أو أن هناك مصائر مختلفة لبني البشر.

ومتى عملنا معاً بنية حسنة وفي اتحاد أمكننا أن نحول عالمنا إلى وطن مشترك، إلى أرض خصبة لتعزيز واحترام كرامة البشر أجمعين، وقد تلاقوا معاً في مواجهة مستقبل مشترك يسوده السلم والعدل والحرية.

السيد هرست (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في عام ١٩٦٥ أنشأ ثلاثة من أبرز رجال الدولة في منطقة البحر الكاريبي مؤسسة لتعزيز التعاون والأسرع بخطى التنمية في بلدانهم. إذ التقى إيرول بارو ابن بربادوس، وفوربس بورنهام ابن غيانا، وف. س. بيرد ابن انتيفوا وبربودا في طكنسون باي، بآنتيفوا. وهناك وقعوا وثيقة تاريخية منشئة لاتفاق التجارة الحرة في منطقة البحر الكاريبي.

وعلى الرغم من أن البلدان الثلاثة التي تزعموها لم تكن دولا ذات سيادة في ذلك الحين، ارتأى رجال الدولة المستنيرين أولئك نشوء منطقة كاريبية مستقلة ناطقة بالانكليزية قادرة على القيام بدور ذي مغزى في الشؤون الدولية. إن منطقة البحر الكاريبي بأسرها، كانت عرضة، منذ عام ١٤٩٢ وطوال تاريخها الحديث للمؤامرات والمنافسات الدولية. ومن ثم، فما أنسب أن تساعد تلك المنطقة على رسم تاريخ العالم حالما عادت إليها مقاليد الأمور، فكانت طموحاتها وآمالها طوع يديها.

وفي عام ١٩٧٣، تحولت الرابطة الكاريبية

الأمم المتحدة دور المنظمة في مهمة جني ثمار السلام وهي "مهمة سامية" حسب التعبير الذي استخدمه اميلكار كابرال لتعريف تقدم البشرية التدريجي نحو الكرامة والنماء اللانهايي.

إن العالم واحد. وإنشغالنا جميعاً بالسلم وتدهور البيئة لدليل واضح على ذلك. فلماذا لا نقر أيضاً بأن البشرية واحدة وأن كل من يشكل جزءاً من الجنس البشري له حق في النماء والحرية؟

إن ما جرى التعهد به في السنة الماضية في ريو دي جانيرو بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من التزام بالاشتراك في العمل على تحقيق التنمية المستدامة، بجميع جوانبها الاقتصادية والبيئية، فضلاً عن أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، يشكل احتياجاً جوهرياً إذا أردنا بلوغ سلم حق وحيوة كريمة لكل الناس في عالم اليوم والغد. إن عقد المؤتمر والاتفاقات المتوصل إليها فيه تمثيل، على الرغم من أوجه القصور في تلك الاتفاقات، إنجازات رئيسية حققتها المنظمة. وفي هذا الشأن، يعد اشتراك بلدان كثيرة، من بينها بلدي، في الأنشطة الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المقطوعة هناك عملاً ذا أهمية كبرى. كما نرحب بالاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمر المعني بالمرأة، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بهدف توسيع نطاق المناقشات بشأن التنمية المأمولة. ولكن لكي يكتب النجاح لتلك الجهود، فلا بد من وفاء البلدان الصناعية بالوعود التي قطعتها في مؤتمر قمة ريو. وهذا يعني أن عليها تقديم معونة مالية جديدة اضافية، وهو الأمر الذي فعلته حتى الآن على نطاق ضئيل جداً.

طوال نصف قرن تقريباً، كنا نعيش في جو تسوده الفرقة والصراعات التي تدور حول الأيديولوجيات، وشدة الانشغال بحالات الهيمنة. وأصبحت الآن تلك السنوات العقيمة جزءاً من الماضي الذي خلفناه وراءنا إلى حد بعيد، ولكنه لا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير. فنحن لا نزال نواجه بكارهية من كل نوع، وبالعالم ملوث، وبكوارث طبيعية، وبأمية وبشعوب تعاني الجوع والمرض. ولكن إذا كان المجتمع الدولي، قد نجح في منع الحرب الباردة من أن تنفضي إلى كارثة عسكرية، فإن بوسعه على وجه التبيين أن يجد حلولاً لهذه الكوارث الأخرى التي تحيق بالبشرية. وإذا كنا لا نريد لتحالفات السنوات الماضية العسكرية والأيديولوجية أن تطل برؤوسها مرة أخرى، فعلياً أن نستعيض عنها في أقرب وقت ممكن بتضامن لا يقوم على المصالح الاقتصادية. ويعتقد وفدي اعتقاداً

فرض على النظام غير المشروع القائم في هايتي. ويرى وفد بلدي أن هذا الحدث يمثل نقطة تحول في تاريخ إجراءات مجلس الأمن لصيانة السلم والأمن الدوليين.

إن التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين ظلت، إلى أن اتخذ مجلس الأمن إجراءاته بشأن هايتي تعرف تعريفا محدودا يقتصر على استخدام دولة ذات سيادة للقوة ضد دولة أخرى، أو على حدوث شكل من أشكال المجابهة العنيفة بين الدول أو فيما بينها. وبالنسبة لدولة صغيرة مثل بلادي غير قادرة على خوض حرب، ولم تعد تمثل هدفا للغزو، فإن تعريضها للسلم والأمن الدوليين يكون أكثر إتساعا.

ويمثل الفقر المدقع والكارثة الأيكولوجية الناجمة عنه والتي تتسم بها هايتي تهديدا لسلم وأمن تلك الدولة ذات السيادة ولجيرانها. إن ما يهدد السلم والأمن الدوليين ليس القوة، ولا التهديدات العنيفة، وإنما الفقر والآثار التي تصاحبه. ومن بواعث الفخر الشديد لانتيجوا وبربودا، وهي دولة جزرية صغيرة، حليفة للديمقراطية والشرعية في الأمريكتين وفي هذا المحفل بالتأكيد، أن تعلم أن جميع أعضاء المجموعة الكاريبية يطرحون باصرار هذه القضية هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى، وأن بوسع هايتي أن تعول على تأييدنا الذي لن نتعاسس أبدا عن تقديمه.

وانتيجوا وبربودا لن تتعاسس أبدا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونظرا لأن بلدنا يقع بين موردي المخدرات في الجنوب وأسواقها في الشمال، فقد دفعنا ذلك الاعتبار الجغرافي إلى أن نخوض المعركة ضد هذه الآفة. ونحن نتعهد بوضع مواردنا المحدودة في خدمة الكفاح الدولي ضد هذا العدو العالمي.

إن الفصل العنصري، وهو وعدو عالمي آخر، يلفظ أنفاسه الأخيرة الآن. ويفخر بلدي الصغير إذ يعلم أن صوتنا قد ساعد في إسقاط هذا النظام الشرير في جنوب أفريقيا. فمنذ اللحظة الأولى لحصولنا على الاستقلال في عام ١٩٨١، أي منذ ١٢ سنة، ما فتئ بلدي الصغير يدعم التطلعات المشروعة للشعوب المقهورة في كل مكان، إلا أن ذلك ينطبق بشكل خاص على غالبية السكان في جنوب أفريقيا.

في شهر نيسان/أبريل من العام القادم، عندما تجرى الانتخابات الديمقراطية لاختيار حكومة تمثيلية في جنوب أفريقيا، ستشارك أنتيجوا وبربودا أيضا في الاحتفال بانتصار الحق على الباطل، والمثل الديمقراطية

للتجارة الحرة إلى مؤسسة أكثر شمولاً تسمى المجموعة الكاريبية. واليوم، وقد مضت ٢٠ سنة بالضبط على إنشاء هذه المجموعة، فإن جميع المواطنين في بلدانها الأعضاء الـ ١٣ - سواء أكانوا يعيشون في منطقة الكاريبي أو في الشتات - يحتفلون بهذه اللحظة التاريخية، التي تم فيها انتخاب إبن غيانا القدير للغاية ليرأس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومما أكد انتخابكم بالاجماع سجلكم الأكاديمي الباهر، ومهارتكم الدبلوماسية البارزة، وأسلوبكم القيادي الجذاب والودي. إن أبناء أنتيجوا وبربودا يبتهجون معكم ومع بلدكم في هذه المناسبة ويتعهد وفد بلدي بأن يقدم لكم دعمه وتعاونه على أكمل وجه.

ويقدر وفد بلدي الدور الذي تضطلع به البلدان الناطقة بالانكليزية، الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي كان تأييدها الكامل ضروريا لتحقيق هذا الهدف النبيل. ولقد أحرزت دول المنطقة الـ ٢٢ بهدوء تقدما هائلا في هذا المحفل وفي غيره من المحافل في مجال توطيد أواصر التعاون والصداقة التي تربطنا. ورغم أننا منقسمون بشأن مسألة وحيدة، ولكنها ذات أهمية خاصة، تتعلق بالتجارة، فإننا نتوقع أن نتوصل في وقت قريب إلى حل ودي لها يرضي كل الأطراف.

خلال العام الماضي، تضافرت الدول الأعضاء في مجموعتنا الاقليمية من أجل التوصل إلى حل لأزمة هايتي. وبذل وفدا البرازيل وفنزويلا، وهما عضوان يمثلان المنطقة في مجلس الأمن، كل جهد لإشراك المنطقة برمتها في عملية اتخاذ القرار من جانب المجلس، باعتباره يتعلق بهايتي، وهي عضو آخر في المنطقة. ولا بد من تهنئة الولايات المتحدة أيضا في هذا الصدد.

وتنتظر شعوب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بلهفة عودة الرئيس أريستيد إلى هايتي يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد ثلاثة أسابيع من اليوم، عندما يعكس التاريخ مساره بنفسه. وعلى الرغم من أعمال العنف والتكتيكات التعويقية التي يستخدمها القادة العسكريون في هايتي، فإن أنتيجوا وبربودا على ثقة من أن قوى حسن النية، والحس السليم والديمقراطية سوف تسود.

وأود أن أوضح أنه ما من حظر سابق فرضه مجلس الأمن بقصد الاجبار على الإمتثال لارادة المجتمع الدولي جرى تنفيذه بشكل فعال وسريع كالحظر الذي

ويمكن أيضا تجنب حدوث كارثة على آخر قارة غير مسكونة في العالم. إن انتاركتيكا، البرية الجليدية التي تحتفظ بنقاها الأصلي، والتي تزخر مياهها بأهم رابطة في السلسلة الغذائية للمحيطات والتي تنظم رياحها نظم الطقس في العالم والتي تخفي سهولها الجرداء أسرار ماضي العالم وتحدد جبالها الجليدية مستويات سطح البحر على مستوى العالم، لا ينبغي أن تملكها الدول الكبرى وحدها. إن انتيغوا وبربودا لن تعترف على الإطلاق بسيادة أي دولة على انتاركتيكا.

والواقع أننا بالعمل جنبنا الى جنب مع الوفود التي تشاطرنا هذا التفكير سنواصل على الدوام الضغط، من أجل حظر التعدين واستكشاف النفط، لأن أية ترتيبات أخرى سوف تؤدي الى التعجيل بحدوث تدن في الأحوال الإيكولوجية في العالم أجمع، وستكون لها أضرار على الدول الجزرية الصغيرة، ضمن غيرها من الدول. ونرى أنه من الضروري أن تعلن انتاركتيكا متنزها عالميا وأن تمارس هيئتنا العالمية الرقابة عليها.

يجب أن تتعلم شعوب العالم المختلفة أن تعيش في وئام مع بيئة العالم، وعلى نحو سلمي فيما بينها. لقد تسببت النزاعات العرقية والحروب في العام الماضي في موت عدد من الأفراد يزيد على مجموع سكان بلادي والعديد من البلدان الأخرى في أمانة المجموعة الكاريبية. يجب أن تتعلم جميع المجتمعات المتعددة الجنسيات والمتعددة الأعراق أن تسوي خلافاتها التاريخية والراهنة بشكل سلمي، فإذا لم تنجح في ذلك، فإن الموارد التي يمكن انفاقها على التنمية ستتحول بالضرورة الى المحافظة على السلم.

إن عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في الوقت الراهن تكلف ما يزيد على ٣.٥ بليون دولار سنويا ونتيجة لذلك تصبح المساعدة الإنمائية مقيدة الى حد كبير. ولذلك فإن البلدان المسالمة مثل بلادي يههما من الناحية الاقتصادية أن تقلل الحاجة الى عمليات حفظ السلم. ومن المحزن أن نتوقع حدوث المزيد من النزاعات المدنية والصراعات الإثنية والدينية في القريب العاجل وأن يطلب من الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة.

لذلك يشني وفدي على لختنشتاين للدور الذي قررت أن تقوم به في هذا المحفل. إن هذه الدولة الأوروبية الصغيرة تحاول أن تجد حلا هيكليا للطلب العنيد من جانب المجموعات المتنافسة داخل الدول للحصول على تدبير ما لتقرير المصير. إن حجم أي بلد لا علاقة له بالقدرة الفكرية لرجال الدولة فيه ولا بقدرة هذا البلد على توليد أفكار عظيمة. وستعمل انتيغوا

على الدكتاتورية، والخير على الشر. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبدأ الاستعداد لتقديم المساعدات إلى جنوب افريقيا التي تعاني من الوهن والتي تظهر عليها بوضوح حاجتها إلى اقتصاد يتمتع بصحة جيدة في عالم ما بعد الفصل العنصري.

في شهر نيسان/أبريل من العام المقبل، وفي الوقت الذي يلقي فيه الفصل العنصري هزيمته النهائية، سيعقد في بربادوس المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. ويمثل ذلك المؤتمر الاختيار الأول لارادة المجتمع الدولي منذ قمة الأرض التي عقدت في ريو في حزيران/يونيه من العام الماضي. ولعلكم تتذكرون، سيدي الرئيس، أن أهم استنتاج توصلت إليه قمة الأرض في العام الماضي هو التصميم على أن الحضارة الصناعية معيبة من أساسها.

إن التنمية القائمة على النموذج الحالي للاستهلاك، والتوزيع، والتخلص الذي يمارسه العالم المتقدم النمو ليست تنمية مستدامة. فهناك كميات وفيرة من السموم والغازات الضارة تنبعث إلى الغلاف الجوي فتغير بيئتنا العالمية. ويتوقع أن يسفر ذلك عن عواقب مميتة تصيب مناخ الأرض، وتنوعها الأحيائي من الحيوان والنبات، وزراعتها، وكل الحيوانات الحية فيها، وصحة الإنسان ورفاهه.

ولا بد من أن نضع في الاعتبار أنه في حين أن مساهمة الدول الجزرية الصغيرة في تغير المناخ، والاحترار العالمي، وزيادة منسوب مياه البحر هي صفر، فإن آثار تغير المناخ والاحترار العالمي، وزيادة منسوب مياه البحر ستقضي على الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدي. إن ما يتعرض للخطر هو وجودنا نفسه. كما أن سلمنا وأمننا معرضان للخطر بسبب الأعمال التي تقوم بها الدول الكبيرة الغنية، التي لا بد من مراجعة افتراضاتها عن موارد الأرض مراجعة كاملة.

وسوف يحدد مؤتمر بربادوس برنامج عمل يقصد به القضاء على هذه الكوارث التي من صنع الانسان والتي تلوح في الأفق، وتحقيق التنمية المستدامة، يبدأ تنفيذه في الدول الجزرية الصغيرة. وسيكون دعم المجتمع الدولي وحسن نيته مطلوبين إذا ما أريد جعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة، ومنع حدوث الكارثة.

إن الدول الجزرية الصغيرة هي بمثابة جنود المشاة في هذه المعركة من أجل إنقاذ كوكبنا. وسنكون أول الاصابات بيننا، ولكننا لن نكون الأخيرين إذا لم تحدث تغييرات جذرية بسرعة في العام المتقدم النمو.

إننا نرحب بالانتهاء من ترسيم الحدود بين الكويت والعراق الذي أنجزته لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت في أيار/مايو ١٩٣٣، كما نرحب باعتماد مجلس الأمن القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) الذي يضمن فيه حرمة الحدود بين الدولتين. إن هذا الضمان سيكون مانعا لحدوث أي صراع في المستقبل بين هذين الجارين كما أنه سيعزز الاستقرار والأمن في المنطقة.

إن شعبي يحتفل مع بلدان منطقة أمريكا اللاتينية بحلول السلم فيها. بيد أنه إذا أردنا أن نمنع الحروب الأهلية في المستقبل فيجب أن تصبح النظم الاقتصادية السائدة في أمريكا الوسطى أكثر شمولاً. ويجب عند توزيع الثروة أن نجد الوسائل لتوجيه جزء غير يسير من هذه الثروة نحو الفراء.

إننا نلاحظ أن الفقر الذي يعاني منه شعب كوبا يعود أساساً إلى ظروف خارجية ومن ثم فإننا نتعاطف مع شعب هذه الدولة الكاربية الشقيقة. لقد رحب أبناء كوبا في العقود الأولى من هذا القرن، بالعمال الفقراء من أنتيغوا المجاورة، الذين لجأوا إلى شواطئهم، واليوم فإن شعب أنتيغوا وبربودا يتضامن مع الشعب الكوبي ويسعى إلى أن تكون هناك نهاية سريعة لمعاناته.

في ختام كلمتي سأكون مقصراً إذا لم أنقل إلى الرئيس السابق السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا امتنان وفدي للدور الهام الذي اضطلع به أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة. فتحت رئاسته انضم ستة أعضاء جدد إلى منظماتنا. إنني أرحب بالجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية واريتريا وموناكو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأندورا. إن وجوده يعزز على نحو كبير دعوانا المؤسسية المشروعة بتحقيق العالمية، فقد ارتفع عدد الأعضاء إلى ١٨٤ عضواً.

وفي هذا المجال يود وفدي أن يذكر أن أنتيغوا وبربودا تؤيد إجراء توسيع طبع لمجلس الأمن حتى يعبر عن الحقائق الجديدة. بيد أن وفد بلادي لن يشارك في أي توافق آراء بشأن توسيع العضوية إذا تطلب معيار التأهل للعضوية الجديدة مستوى معيناً من الثروة أو حجماً معيناً من السكان. وعلى الرغم من أنه ليست لدينا أية مطامع في أن نجلس في مجلس الأمن، فإن بلدي الصغير لا يمكنه أن يوافق على أن نبعد عن المجلس إلى الأبد. إن هذا الإبعاد سيجعلنا أقل سيادة من الدول الأكبر.

إن الدول الصغيرة التي لا تهتم مادياً بنتائج

وبربودا جنباً إلى جنب مع هذه الدولة الصغيرة للنهوض بحل دائم للصراعات الإثنية المدمرة داخل الدول.

يجب أن تجد الشعوب الأصلية في العالم الحماية الدائمة ويجب أن تتوقف بسرعة أوجه الظلم التي تتعرض لها منذ زمن بعيد. ولتحقيق هذا الهدف أعلنت الأمم المتحدة ١٩٩٣ السنة الدولية للشعوب الأصلية

في العالم. ولم يتضح بعد مدى تأثير ذلك الإعلان، لقد أنشئ صندوق في الأمريكيتين لدعم الشعوب الأصلية في منطقتنا، وأيدت البرازيل وفنزويلا شجاعة في دعم اليانومامي، شعب غابات الأمازون.

تؤيد أنتيغوا وبربودا أيضاً تحديد يوم دولي للشعوب الأصلية في العالم، يحتفل به كل سنة. وبعد أن فقدت أنتيغوا وبربودا شعبي الأراواك والكاريب، فقد أصبحت بلادي منذ عام ١٤٩٢ ملزمة أدبياً بأن تضمن أن الشعوب الأصلية الضعيفة في جميع أنحاء العالم التي كانت تعيش في أراضي أسلافها عدة أجيال، لا تزال تذكر وتحمى على نحو كاف من جانب الأمم المتحدة.

إن شعب أنتيغوا وبربودا يدين مرتكبي الصراع الوحشي الذي لا يزال مستمراً في البوسنة والهرسك. ونحن نشجب الهجمات على حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة في الصومال بقدر ما نمقت الحملة المدمرة التي يشنها المرتزقة في أنغولا. إن الحروب الأهلية في ليبيريا وموزامبيق حروب وحشية وقاسية، كما أن النزاع المدني الذي نشب في جورجيا سيمثل تلك الحروب في القسوى والقوة التخريبية.

في الشرق الأوسط، تحولت الخطوة البطيئة نحو السلم إلى تيار جارف له عدة روافد. ويحدونا الأمل أن يتمكن الاسرائيليون والفلسطينيون من التوصل إلى مصدر للتدفق الدائم للسلم. إن السلم في تلك المنطقة سيتبخّر ببطء إذا لم يسمح لاسرائيل بالعيش داخل حدود آمنة، وإذا لم يسمح للفلسطينيين بإقامة دولة ذات سيادة خاصة بهم.

إننا نشعر بالفرح إزاء موجة السلم التي اجتاحت لبنان. إن المواطنين اللبنانيين المكافحين الذين فروا بعيداً عن وطنهم بسبب صراع لم تكن تبدو له نهاية، يمكنهم الآن أن يردوا إلى بلادهم بعض الخبرة والثروة التي وهبتها لهم ثقافتهم الغنية. ويمكن للبنان بطبيعة الحال أن يعتمد على مساعدة أبنائه وبناته المنتشرين في المهجر. إن كرمهم عظيم شأنه في ذلك شأن حبهم لبلدهم العريق.

وفيما يتذكر أهالي انتبغوا وبربودا شجاعة أبطال عام ١٩١٨، نقطع على أنفسنا عهدا بالأنا نسمح أبدا - أبدا - لقوى الظلم والبطش بأن تظل برؤوسها القبيحة مرة أخرى في انتبغوا وبربودا الجميلة الحبيبة. وسيواصل جيلي فعل كما ما يلزم حتى يترك للجيل المقبل تراثا سلميا يسود فيه العدل ويختفي الجهل وتنبع فيه القيادة الشرعية من اختيار الشعب. ذلك هو موثقنا.

السيد باسيا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاتجاه الذي تتخذه العلاقات الدولية اليوم، رغم كونه مقررًا، إلى حد ما، من قبل الدول، يعبر، مع ذلك، عن القدرة المحدودة للدول على المواءمة بين الظروف السائدة في العالم وبين الحقائق الاجتماعية الدولية الجديدة. وإذا كان المراد حسم المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي بفعل هذا الزخم الاجتماعي الدولي، فلا بد من معالجتها عن طريق إجراءات جماعية متضافرة وسليمة تتجاوز الإطار الوطني. ويسعد بلدي وجود وعي متنام بين الدول بهذه الاحتياجات. ونحن نرحب بهذا الاتجاه الجديد فيما تبدأ الجمعية العامة دروتها الثامنة والأربعين.

ولكن، قبل الإعلان عن آراء وفد بلادي بشأن السبل الكفيلة لتشجيع الدول على تشاطر هذا النهج الجديد - وسنعول عليكم وعلى مناقبكم العظيمة، سيدي، ونحن نعمل في هذا الاتجاه - نود أن نتوجه اليكم بأحر تهاني جمهورية افريقيا الوسطى على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. نتعهد لكم بتعاوننا الكامل، ونعرب عن أملنا في أن يتوج عملكم بالنجاح.

إن ما تحلى به سلفكم، السيد ستويان غانيف من الحكمة وروح التوفيق في إدارته لأعمال الدورة الماضية، قد أكسبه تقدير وفدي الكامل.

إن الهيئة المتجددة لمنظمتنا ترجع، بالطبع، إلى عزيمة الدول الأعضاء ولكنها في الوقت ذاته تعزي أيضا إلى قوة اقتناع الأمين العام والإجراءات العملية والرشيده والمنهجية التي يتخذها في سعيه الدائم، تحت كل الظروف، من أجل إعلاء مقاصد المنظمة ومبادئها. إلى السيد بطرس بطرس غالي نتعهد بالتأييد المتجدد من جمهورية افريقيا الوسطى.

يرحب وفد بلادي أيضا بانضمام الجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وإرتيريا، وإمارة موناكو، وإمارة أندورا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى عضوية الأمم المتحدة. إن انضمام هذه الدول يحقق الأمنية التي طالما أعرب عنها المجتمع

النزاعات، هي أفضل من يعبر، ويتواتر، عن الضمير الحي لمنظمتنا. ولكن الأهم من ذلك، أن بقاءنا ذاته يتطلب منا أن نسهم في بناء نظام عالمي جديد يكمن أساسه في عملية صنع القرار بمجلس الأمن. وكل ما نود هو أن نحافظ بخياراتنا، لأننا لا نعرف ما يخبئه المستقبل للأجيال القادمة.

وفي الختام يود وفدي أن يذكر بأنه في يوم ٣١ آذار/مارس ١٩١٨ أي منذ ٧٥ عاما - تحدى جيل آخر من أبناء انتبغوا وبربودا نظاما مستغلا منعدم الضمير تركنا فقراء معدمين. وكانت جداتنا وأجدادنا الذين كانوا حينئذ في عنفوان شبابهم ونشاطهم قد عقدوا العزم على أن يصنعوا لأنفسهم ولذرياتهم مستقبلا أفضل من ذلك الذي ورثوه. وفي ١٩١٨، كانت الوحشية هي الرد على صرختهم المشروعة من أجل حقوق العمال.

وبعد عشرين عاما - في ١٩٣٨ - قررت لجنة عطوفة أن الحالة المؤسفة القائمة آنذاك في بلدي تتطلب تكريس أموال عامة ضخمة ونية صادقة لتحقيق تحسن ملموس. وفي ١٩٤٣ - أي قبل ٥٠ سنة من اليوم، وبعد ٢٥ سنة من ثورة ١٩١٨ - تولى رجل وطني اسمه في.سي. بيرد رئاسة التنظيم العمالي، وبدأ بلدي الصغير يشهد تحولا حقيقيا.

وبعد خمسة وسبعين عاما من آذار/مارس ١٩١٨، لا نرى شيئا بين انتبغوا وبربودا اليوم بعد تطورها وبين انتبغوا وبربودا التي تركها التاريخ وراءه. وعندما عجل في.سي.بيرد وزملاؤه في نقابة العمال، بخطانا صوب الحرية وظروف مادية أفضل ابتداء من عام ١٩٤٣، كانوا يستلهمون رؤيا لانتبغوا وبربودا أصبحت حقيقة واقعة بعد ٥٠ سنة.

وفيما يسلم في.سي.بيرد وجيله القيادة لجيلهم الخلف، أصبحت لشيوخنا رؤى ولفتياتنا أحلام، ويدرك أبناء انتبغوا وبربودا أن بالخارج قوى تريد النيل منهم وتود أن ترى حريتنا تسلب منا. لقد دفعنا ثمننا لحريتنا وسندافع عنها إلى الأبد. ونحن على وعي تام بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، هي والقانون الدولي، لحماية سيادة الدول الصغيرة.

لهذا السبب سنظل إلى الأبد مرتبطين بالمؤسسات المتعددة الأطراف من أمثال المجموعة الكاريبية، ومنظمة دول شرق الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية والكمونولث وهذه الهيئة - الأمم المتحدة، التي تعزز، معا، سيادتنا. فالتعددية هي أعظم حليف لحريتنا، والأمم المتحدة هي أعظم ضامن لها.

لقد مكنت الاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخرا في فيينا وجنيف من إدراك الواقع الأليم لانتهاكات حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم، وأتاحت الفرصة للدول، في نفس الوقت، لكي تؤكد من جديد الحاجة الى العمل الدولي المتضافر بغية إيجاد ضمان أكبر لهذه القيم. والى جانب ذلك، أظهرت الدول اهتماما كبيرا بمسألة البيئة، منذ عقد مؤتمر ريو، وجعلت من جدول أعمال القرن ٢١ منطلقا فعليا للتعاون في هذا المجال، مما ييسر ضمان حماية أفضل للتراث المشترك للبشرية، مع صيانة ظروف التنمية المستدامة.

هذا الاتجاه الى إضفاء طابع عالمي على المشاكل، إذا انتهج بانتظام، من شأنه أن يؤذن ببداية عهد جديد تنتصر فيه التعددية، عهد تؤثر فيه سلطة الأمم المتحدة على مجالات التعاون الأخرى مثل التعاون من أجل التنمية، وهذا ما تحاول الأمم المتحدة أن تفعله اليوم في بعض عمليات حفظ السلم، ويحالفها التوفيق فيه بدرجات متفاوتة. وستتناقض أوجه القصور في مجال التعاون تناقضا حادا مع التصميم الذي تعلنه الدول على الاسهام في المحافظة على التوازن في العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة. لذلك، من المرغوب فيه زرع بذور تضامن فعلي فيما بين الدول الأعضاء، لعله يحض البلدان المتقدمة النمو على دعم الجهود المبذولة من أجل التنمية في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا.

فالظروف الاقتصادية مازالت تتدهور من عام الى آخر في تلك البلدان التي كثيرا ما مثلت أمام هذه الهيئة وغيرها بغية استرعاء انتباه المجتمع الدولي الى مشاكلها، إلا أن استجابته لم تسفر، للأسف، عن تذليل أي عقبة من العقبات التي تقف في وجه التنمية في تلك البلدان. هذه العقبات هي، بإيجاز، استمرار تدهور أسعار السلع الأساسية، وثقل عبء الدين وخدمة الدين، والتدفقات المالية الصافية السلبية والحماة المعززة. ولا شك في أن البلدان الافريقية، إذا استمرت هذه العوامل، ستواجه صعوبات متزايدة في التغلب على حالتها. ولكن يجب ألا تستبعد هذه البلدان من التنمية، ويجب ألا ندخر وسعا لتشجيع الجهود التي تبذلها في سبيل التنمية.

إن واجب التضامن يتطلب الحوار والتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لضمان أسعار أكثر عدلا للسلع الأساسية وتخفيف عبء الدين وخدمة الدين. ويقتضي تحسين حالة البلدان النامية تنسيق الجهود على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وفيما بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، وفيما بين المنظمات غير الحكومية.

الدولي، وهي أن تنضم جميع بلدان العالم الى عضوية منظمتنا مما يعزز طابعها العالمي. ويجب على جميع الدول، فرادى وجماعات، أن تدافع يدا واحدة عن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ولا يقبل أن تظل بعض الدول مستبعدة منها.

لهذا يرى وفد جمهورية افريقيا الوسطى من المهم اليوم أن يعاد النظر في وضع جمهورية الصين في منظمتنا. إن التقدم الهائل الذي أحرزته جمهورية الصين في تايوان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يخولها الآن الحق في استرداد وضعها هنا بحيث يمكنها أن تسهم - على نحو أفضل من ذي قبل - في ازدهار التعاون الدولي من خلال اشتراكها النشط في منظومة الأمم المتحدة.

إن التطورات التي نشهدها اليوم في الساحة الدولية تنبع من عملية التحول التي مر بها العالم، وبخاصة في الأعوام القليلة الماضية؛ لأن هذه التحولات تؤثر على كل مجالات الحياة الدولية. ومن محاسن الصدف أن الدول تراعي ذلك في إدارتها لعلاقاتها الدولية مما يحدد بقدر كبير الاتجاه الذي يسير فيه عالما. وهناك أيضا ميل بدأ يظهر مؤخرا وهو أن تمتد آثار المشاكل الى العالم بأسره، مما يحفز الدول على أن تكون حارسة للمصالح العالمية. وتتضح هذه الظاهرة بجلاء في التعاون والتضافر فيما بين الدول، بالروح التي اقترحها أميننا العام في "خطة للسلام"، في الجهود المبذولة للإسهام في إرساء أساس السلام الحقيقي في العالم. وبالفعل، فإنه، بالرغم من بعض الاستجابات التلقائية وردود الفعل التي خلفتها ظروف الحرب الباردة، تزداد عزيمة الدول اليوم على بذل كل ما تستطيعه، على أساس مبادئ الأمم المتحدة وبالتعاون مع الأمم المتحدة، محاولة - على الأقل - التخفيف من التوترات السائدة في مناطق أخرى من العالم - إن لم يكن إزالتها.

ومما يسعد وفد بلدي أن هذا النهج مكن الآن من تطور حالات مثل كمبوديا، وجنوب افريقيا حيث تؤيد جمهورية افريقيا الوسطى نداء السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي برفع الجزاءات المفروضة عليها - وأخيرا، في الشرق الأوسط، حيث يشيد بلدي إشادة صادقة بالسيد ياسر عرفات والسيد اسحق رابين على شجاعتهما وبصيرتهما وبعد نظرهما، مما حدا بهما الى التوقيع مؤخرا على الاتفاق التاريخي بشأن الاعتراف المتبادل. ونفس هذه الرغبة في التعاون مطلوبة للتوصل الى تسوية ايجابية وعاجلة لمشاكل يوغوسلافيا السابقة والصحراء الغربية وأنغولا والصومال.

تعديل عضويته بحيث تناسب الواقع الجديد في العالم.

إن التطورات الكبرى الحاصلة في العلوم والتكنولوجيا قد قلصت عالمنا اليوم وجعلته قرية كوكبية لا بد من أن يتأثر فيها كل منا مباشرة بجميع المشاكل الموجودة على مختلف مستويات الحياة الدولية. والاتجاه نحو إضفاء الطابع العالمي على المشاكل التي أصبحت واضحة نتيجة لهذا، ينبغي الحفاظ عليه حتى تتمكن الدول من مواجهة تحدي الدفاع عن السلم وتعزيز تنمية حقوق الإنسان.

وترى جمهورية افريقيا الوسطى، هذا التحدي يمكن مواجهته بنجاح، إذا احترمنا بالكامل مبادئ الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥

وسيكون هذا النشاط متسقا والروح الجديدة التي تميز العلاقات الدولية اليوم، والتي سمحت لبعض البلدان المتقدمة النمو بأن تدعم عملية تحقيق الديمقراطية التي بدأت في بعض بلداننا، ومنها بلدي. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن عميق امتناننا لكل البلدان والمؤسسات التي تفضلت وزودتنا بالدعم المادي والمالي، وأرسلت المراقبين الدوليين لخدمة قضية الديمقراطية في جمهورية افريقيا الوسطى. ويراودنا الأمل في أن نظل نحظى بمساعداتها الثمينة في مساعينا لإرساء أساس ديمقراطيتنا الفتية، وأود من هذا المنبر، أن أناشد الجميع تفهم موقفنا.

ويعتقد وفد بلدي أن الوقت قد حان لإرساء الديمقراطية الحقة في أجهزة اتخاذ صنع القرار في الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن الذي يجب